

## الأحكام التي يشترك فيها التفسير والتصغير

الدكتور : رفيع بن فوزي السلمي

قسم اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك عبد العزيز - ( السعودية )

### ملخص:

مما يلفت النظر في مجال جهود علماء النحو في استظهار صلات الرحم بين الأبواب بغية الإحاطة بالأصول العامة أنهم ينصون على أحكام مشتركة بين بايي التفسير والتصغير ، ويصرحون تارة بجمل التفسير على التصغير ، وتارة أخرى بجمل التصغير على التفسير، ويكررون مقولة " التصغير والتفسير من وادٍ واحد " ، فأخذت أتبع وأتأمل فعلهم هذا إلى أن تحصلت على مادة صالحة للبحث لم يقف عليها أحد من الباحثين حسب اطلاعي. بعد ذلك عكفت على تحديد المراد من مقولتهم السابقة، وجمع الأحكام المشتركة بين البابين، ومعرفة أفعال النحويين في حمل التصغير على التفسير أو العكس ، ودراسة تلك الأحكام دراسة تامة تكشف : ما أتفق عليه منها، وما لم يُتفق ، وما أطراد منها أو قُيد في البابين أو في أحدها وما لم يطرُد أو يُعْتَد ، وأَيُّ البابين أولى بالحمل على الآخر، وأدق عبارات النحويين في توصيف الحكم .

### Abstract:

It is worth mentioning that grammarians have attempted to show the close relationship between the related chapters for the purpose of learning about the general principles. In fact they have set common rules with respect to the broken plural and the diminutive pattern. They sometimes set the broken plural before the diminutive pattern and vice versa though they insist that both patterns are of the same category. I have traced and meditated this category until I have found a research appropriate material that , to the best of my knowledge , has not been addressed by researchers yet. Afterwards ,I have applied myself to determine the purpose of those researchers beyond their above category , and the common rules between both patterns attempting to identify the statements of grammarians whether they have set the broken plural before the diminutive pattern or the opposite, as well as careful study of such rules that exhibit the agreed and disagreed aspects , and what excluded or not ,recorded or not in both patterns or either of them , and to see which pattern is set before the other along with the most accurate statements of the grammarians as to the description of the rules.

### التصغير والتكسير من واٍ واحدٍ

لا يكاد يخلو كتاب نحوي أو تصريفي مشتمل على بابي التصغير والتكسير من واٍ واحدٍ" (1) أو "التصغير والتكسير من مجرى واحدٍ" (2).

فقد نص عليها ابتداءً سيويوه حيث قال عقب ذكره لتصغير الأسماء التي على خمسة أحرف ليس رابعها حرف مدٍّ: "فالتصغير والجمع بمنزلة واحدة في هذه الأسماء في حروف اللين، وانكسار الحرف بعد حرف اللين الثالث، وانفتاحه قبل حرف اللين إلا أنّ أوّل التصغير وحرف لينه كما ذكرت لك، فالتصغير والجمع من واٍ واحدٍ" (3).

وكررها العلماء من بعده للسبب ذاته، كلُّ بحسب رؤيته الخاصة، فابن جتّي لما بان له الاشتراك في تصغير الاسم الحماشي وتكسيه قال: "وذلك أن التحقير هنا والتكسير من واٍ واحدٍ" (4). وفعل فعله الزمخشري (5) وابن مالك (6) وأبو حيان (7).

والجرجاني لما وجد أن التصغير والتكسير يتشاكلان في تغيير اللفظ والمعنى قال: "اعلم أنّ التصغير يغير اللفظ والمعنى، كما أنّ التكسير كذلك ... فلهذا التشاكل قال صاحب الكتاب: إن التصغير والتكسير من واٍ واحدٍ" (8). وتبعه في هذا أبو البركات بن الأنباري (9) والصبان (10).

وابن يعيش لما ظهر له تناسباً بين التصغير والتكسير في العمل قال: "وقوله [ أي الزمخشري] والتصغير والتكسير من واٍ واحدٍ، يريد أن العمل فيها واحدٌ، وذلك أنك تغير الأول منها ... وتزيد فيها حرف من حروف المدّ ثالثاً ... وتكسر ما بعد الياء في المصغر، كما تكسر ما بعد الألف في المكسر، فلما كان بينهما من المناسبة ما ذكرنا، قيل: إنها من واٍ واحدٍ" (11).

وابن الحنزاب لما تبين له اشتراك البابين في أحكام كثيرة قال: "وإنّما قاسوا التصغير على التكسير؛ لأنّهما يشتركان في أحكام كثيرة، ولذلك قيل: إنها من واٍ واحدٍ" (12).

والمتمأمل في هذه المقولة، و السياق الذي وردت فيه يجد أنّها قاعدة مستنتجة من البابين؛ لما بينهما من اشتراك في الأحكام. وأن المراد عند سيويوه والنحويين عامة بالوادي الواحد أو المجرى الواحد الأصل الواحد، أي أن التصغير والتكسير تفرعا من أصل

واحد. ويعضد هذا أنهم - على ما سيأتي - يحملون أحدهما على الآخر، والحمل إما يكون لأصلٍ وفرع.

### الأحكام المشتركة بين البابين

مما تيسر لي الوقوف عليه من كتب المتقدمين يبرز أن أكثرهم ينثر الأحكام المشتركة بين باب التصغير والتكمير في الباب المتأخر منها، كل على حسب ترتيبه لمواد كتابه، فالذين يقدمون باب التكمير على التصغير ينثرون الأحكام المشتركة بينهما في باب التصغير، والذين يقدمون باب التصغير على التكمير ينثرون الأحكام المشتركة بينهما في باب التكمير (13).

واجتهد بعضهم في استخلاص الأحكام المشتركة بين البابين، وجمعها في موضع واحد، ومن هؤلاء:

- ابن الخباز، ونص على أنه جمع لأحد طلاب العلم عشرين حكماً، لكنه لم يعددها، يقول: "وسألني ذات مرة بعض المتأدين عن اشتراك التكمير والتصغير، فجمعت بينهما من عشرين وجهاً، وإذا تأملت باب التصغير وباب الجمع استنبت أكثر ذلك" (14).

- النيلي، وجمع منها سبعة أحكام في قوله: "ووجه شبه التصغير بالتكمير من وجوه: أحدها: أن صيغة المكبر تتغير فيه كما تتغير صيغة الواحد في التكمير. والثاني: أن الزيادة في التصغير ثلاثة، كما أن علامة التكمير في الرباعي والخماسي وكثير من الثلاثي كذلك. الثالث: الرد في المحذوف اللام من الثلاثي. الرابع: إبقاء الرابع إذا كان مدة، وحذف الزوائد التي يخلُ حذفها بمعنى فيه كالتكمير. الخامس: حذف الخامس من الخماسي الأصول فيها. السادس: أن ما قبل علامة التصغير مفتوح كفتح ما قبل ألف الجمع في التكمير. السابع: أن ما بعد ياء التصغير مكسور، إذا لم يكن حرف إعراب كما أن ما بعد ألف التكمير كذلك" (15).

- شارح ألفية ابن معط المجهول، وجمع منها عشرة أحكام، إذ أضاف للأحكام التي ذكرها النيلي ثلاثة أحكام هي: " أن لكل منها بناءً مخترعاً كبناء الآخر. حذف ألفات الوصل. أن المصغر فرع على المكبر، كما أن التكمير فرع على الواحد" (16).

- ابن جمعة الموصل، وجمع منها عشرة أحكام، مثله مثل شارح ألفية ابن معط

المجهول غير أنه أسقط منها حكم " كسر ما بعد ياء التصغير كما كسر ما بعد ألف الجمع في التكسير " وأقام بدلاً عنه "إعلال اللام بحرف اللين قبلها" (17).

- ابن العليج جمع منها على ما نقله عنه السيوطي خمسة أحكام، أربعة منها مما تقدم ذكرها، وهي: تغير بنية الكلمة فيها. أن لكل منها بناء مخترعاً، وقد عبر عنه بـ "لزوم كل واحد منها حركة معينة" (18).

زيادة حرف اللين فيهما ثالثاً. كسر ما بعد ياء التصغير كما كسر ما بعد ألف الجمع في التكسير.

وأضاف " أن الجمع تكثير والتصغير تقليل، ومن مذهبهم حمل الشيء على نقيضه، كما يحمل على نظيره" (19). وهذا في الواقع ليس حكماً مشتركاً بين البابين، وإنما هو سبيل لحمل أحدهما على الآخر نتيجة للمشابهة أو الاشتراك في الأحكام المتقدمة .

وقد فات هؤلاء الجامعون للأحكام المشتركة بين التصغير والتكسير ذكر تسعة أحكام ، هي: قلب الألف الثانية الزائدة فيها واوا- قلب الألف الزائدة مع النون في آخر اسم مفرد على خمسة أحرف ياء فيها- تصحيح الواو الثالثة المتحركة وسطاً في كلمة رباعية فيها- التعويض عن المحذوف فيها- ردّ حرف اللين الثاني المبدل إلى أصله فيها- ردّ الشيء إلى أصله فيها - مجيء الشذوذ فيها - مجيء الترخيم فيها - مجيئها على صورة المكبر والمفرد . وبهذا يكون مجموع الأحكام المشتركة بينهما عشرين ، أي وفق العدد الذي ذكره ابن الخباز في نصه السابق.

### حمل التصغير على التكسير أو العكس

قدم سيويوه في كتابه باب التكسير على باب التصغير؛ لأمر ارتضاه لم يفصح عنه، هل لأنه " أكثر وقوعاً من التصغير ، فتقديمه أولى " ( 20)، أم لأنه هو الأصل والتصغير فرع عنه ، وتقديم الأصل أولى ، أم لشيء آخر ؟ لكن قد يفهم من بعض نصوصه ( 21 ) أن التقديم إنما هو لاعتبار التكسير هو الأصل، والتصغير هو الفرع، بدليل أنه يحمل في هذه النصوص غير المسموع في التصغير على المسموع في التكسير، كقوله: "وإذا جاء شيء على عدة حروف سرحان، وآخرة كآخر سرحان، ولم تعلم العرب كسرتة للجمع، فتحقيقه كتحقير فعلان الذي له فعلى إذا لم تعلم" (22).

ومن ثم رأى أكثر النحويين (23) أولوية حمل التصغير على التكمير ، معللين بثلاثة أمور: الأول: أن التكمير أقوى في المعنى والتغير من التصغير، والأضعف محمول على الأقوى. وهذا تعليل الفارسي نقله عنه تلميذه ابن جني في الخصائص حيث قال: "كل واحد من مثالي التحقير والتكمير عارضان للواحد، إلا أن أقوى التغيرين هو ما عرض لمثال التكمير. وذلك أنه أمرٌ عرض للإخراج عن الواحد والزيادة في العدة، فكان أقوى من التحقير؛ لأنه مبني للواحد على إفراده، ولذلك لم يعتد التحقير سببًا مانعًا من الصرف، كما اعتد التكمير مانعًا منه، ألا تراك تصرف دريهمًا ودينيرًا، ولا تصرف دراهم ولا دنانير لما ذكرنا ... وسألت أبا علي عن ردّ سيبويه مثال التحقير إلى مثال التكمير، فأجاب بما أثبتنا آنفًا " (24) .

وقد كان الجرجاني أكثر توضيحًا لهذه العلة، حيث قال: "وتغير المعنى في التكمير أقوى، ألا ترى أنك إذا قلت رجال كنت قد صيرت الواحد جمعًا، وإذا قلت رجيل كنت قد أحدثت في الشيء صفة، ولم تضم إليه غيره، ولم تُزل عنه الأفراد، فكما كان الفصل بين الواحد والجمع أقوى من الفصل بين الواحد المكبر والواحد المصغر، والتفاوت أكثر كذلك كان التفاوت بين لفظ الجمع والأفراد أكثر من التفاوت بين لفظ التكمير ولفظ التصغير، ألا ترى أنك تقول رجل ورجال وسبع وسباع ... فتتفاوت الأمثلة ولا تستمر على وجه واحد كما يكون في التصغير، وهو أنك تضم الصدر وتزيد ياءً ... ولا يجيء [التصغير] أمثلةً مختلفة كما كان في التكمير، ولا أكثر من حرف واحد كما يجيء الألف والنون في بطنان، ولا تختلف مواضع الحرف الزائد أيضًا ... وغير ذلك مما يطول ذكره، فقد بنوا في هذا تغيير لفظ على تغيير المعنى، فلما كان الجمع أذهب في تغيير المعنى من التصغير استؤنف له هذه الأمثلة الكثيرة، ولما كان التصغير صفة تحدث في المعنى اقتصر به على وجه واحد من التغيير... " (25)، وقال: " ... وحمل التصغير على التكمير في ذا حسن لما ذكرت من أن التكمير أقوى في المعنى، وأشدّ تغيرًا، والأقوى يكون متبوعًا أبدًا" (26). وهو تعليل سائغ، لا اعتراض عليه .

الثاني: اشتراكها في أحكام كثيرة، وهذه العلة ذكرها ابن الخباز حيث قال: "وإنما قاسوا التصغير على التكمير؛ لأنهما يشتركان في أحكام كثيرة" (27). وهي علة ضعيفة؛

لأنّ الاشتراك الكثير في الأحكام هو الذي أوجب عند النحويين عامة القياس، لكن قياس بالتساوي، فكما يمكن القول بحمل التصغير على التاكسير يمكن القول أيضا بحمل التاكسير على التصغير .

الثالث: التاكسير نقيض التصغير في المعنى، والعرب تحمل الشيء على نقيضه، كما تحمله على نظيره. وهذه العلة نقلها السيوطي عن صاحب البسيط حيث قال: "إن الجمع تكثير والتصغير تقليل، ومن مذهبهم حمل الشيء على نقيضه، كما يحمل على نظيره" (28). وهي علة أضعف من سابقتها؛ لأن التصغير قد يدل على التحقير، أو التقريب، أو التعظيم (29)، والتاكسير قد يدل على القلة، وبحصول هذه المعاني فيها لا يكون أحدهما نقيضاً للآخر.

وذهب ابن جني في سر الصناعة وابن يعيش في شرح التصريف الملوكي (30) إلى المزاوجة بين التاكسير والتصغير، فكما قد يُحمل التصغير على التاكسير يحل التاكسير على التصغير، يقول ابن جني: "وأما التاكسير فهو محمول في ذلك على التحقير، وذلك أنك إذا قلت خواتم وضوارب فلا ضمة في أول الحرف، ولكنك لما كنت تقول في التحقير خويم قلت في التاكسير خواتم... وإنما حمل التاكسير في هذا على التحقير؛ لأنهما من واحدٍ، وذلك أن هذا التاكسير جارٍ مجرى التحقير في كثير من أحكامه... وكما حمل التاكسير في هذا الموضع على التحقير كذلك أيضاً حمل التحقير في غير هذا الموضع على التاكسير، وذلك في قول من قال في تحقير أسود وجدول أسود وجدول أسود وجدول... وذلك أنه لما كان يقال في التاكسير أسود وجدول (31) .

وما ذهبنا إليه مقبول أيضا لما تقدم من أن اشتراكها في الأحكام يجعلها متساويين في حمل أحدهما على الآخر .

وعليه فإننا بين رأين مقبولين، ولا ترجيح - في اعتقادي - لأحدهما على الآخر ما لم تُدرس الأحكام التي يشترك فيها التصغير والتاكسير، إذ قد يدل إطراد الحكم في أحدهما دون الآخر على أصالة الأول وفرعية الثاني، وهو ما سنبينه إن شاء الله تعالى .

دراسة الأحكام المشتركة بين التصغير والتاكسير

**الحكم الأول: لها أبنية تدلّ عليها**

يشترك التكمير والتصغير في أن لكل واحدٍ منها أبنية تدلّ عليه. فللتكمير أبنية تدلّ على قلته، وأبنية تدلّ على كثرته. فالأبنية الدالة على قلته أربعة، هي: أفعلة كأسلحة جمع سلاح، وأفعل كأفلس جمع فلس، وأفعال كأجمال جمع جمّل، وفعلة كفتية جمع فتى. ومعنى القلة أن هذه الأبنية تدلّ على جمع ما بين الثلاثة إلى العشرة. والأبنية الدالة على كثرته كثيرة، منها: مفاعل كمناير جمع منبر، ومفاعيل كمفاتيح جمع مفتاح. ومعنى الكثرة ما تجاوز العشرة (32).

وقد استعمل العرب بعض أبنية القلة للكثرة، وبعض أبنية الكثرة للقلة. فمثال الأول جمعهم رجل على أرجل وفؤاد على أفئدة، ومثال الثاني جمعهم قلب على قلوب (33). أما التصغير فله ثلاثة أبنية لا تدلّ إلا عليه، وهي: فُعيل كجُبيل تصغير جبيل، وفُعيعل كدُرَيْيم تصغير درهم، وفُعيعيل كمسيحيد تصغير مسجد.

وقد جعل شارح ألفية ابن معطٍ المجهول هذا الاشتراك أول أوجه المشابهة بين التكمير والتصغير، يقول: "الأول: أن لكل منها بناءً مختراعاً كبناء الآخر" (34). ووافقته على هذا ابن جمعة الموصلي إلا إنه قد عدّ هذا الاشتراك الوجه الثالث لا الأول، فقال: "ثالثها: أن له بناءً مختراعاً كالتكمير" (35).

وفي وصفها لبناء التكمير بالاختراع مساححة، إذ ليس كل أبنيتها الدالة على الكثرة مخترعة؛ ألا ترى أن منها ما يدلّ على الإفراد كفُعَل، فقد تقول: بُرد، وهو الثوب الذي فيه خطوط، وإذا أردت أن تجمعته تقول: أبراد أو برود (36). وفعل، فقد تقول: عنق، وهو ما بين الرأس، وإذا أردت جمعه قلت: أعناق (37).

**الحكم الثاني: تغييرها للبنية لفظاً ومعنى**

تتغير بنية المفرد حال التكمير لفظاً ومعنى، كما تتغير بنية المكبر حال التصغير لفظاً ومعنى، فإذا قلت في (رَجُل): رجال فقد تغير لفظ المفرد بكسر أوله، وفتح ثانيه وزيادة ألف ثالثة، وتغير معناه ليكون دالاً على جمع الكثرة. وإذا قلت فيه: رُجَيْل فقد تغير لفظ المكبر (رَجُل) بضم أوله، وفتح ثانيه، وزيادة ياء ثالثة، وتغير معناه ليكون دالاً على صفة التصغير (37).

على أن التغير اللفظي في التفسير أكثر منه في التصغير؛ لأن أبنية التصغير قليلة وأبنية التفسير متعددة كما تقدم، والتغيير فيها متفاوت، فقد يكون التغيير بزيادة، نحو: صنو وصنوان، أو بنقص، نحو: نُحْمَةٌ ونُحْمٌ، أو بتبديل شكل كأَسَدٌ وأُسْدٌ، أو بزيادة وتبديل شكل، نحو: رجل ورجال، أو بنقص وتبديل شكل، نحو: رَسُولٌ ورُسُلٌ، أو بزيادة ونقص وتبديل شكل، نحو: غُلامٌ وغلمان على اعتبار نقص الألف الواقعة قبل الميم وزيادة الألف والنون (38).

أما التغيير في المعنى فقد رأى الفارسي (39) وتبعه ابن جني (40) والجرجاني (41) وابن الأنباري (42) والشاطبي (43) أنه في التفسير أقوى؛ لأن التفسير يُغيّر لفظ المفرد مع إحداثه لمعنى جديد، والتصغير يحافظ على لفظ المكبر مع إحداثه لمعنى جديد، وقد تقدمت بعض نصوصهم على هذا، كما تقدم أنهم على هذه الرؤية يرجحون حمل التصغير على التفسير، ومن أقوالهم في هذا قول ابن الأنباري: "إنما حمل التصغير على التفسير؛ لأنه يغير اللفظ والمعنى، كما أن التفسير يغير اللفظ والمعنى، ألا ترى أنك إذا قلت في تصغير رجل: رجيل أنك قد غيرت لفظه بضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة ثالثة، وغيرت معناه؛ لأنك نقلته من الكبر إلى الصغر، كما أنك إذا قلت في تكسيره: رجال غيرت لفظه بزيادة الألف، وفتح ما قبلها، وغيّرت معناه؛ لأنك نقلته من الإفراد إلى الجمع" (44). وقد عبّر النيلي بما ظاهره الاعتداد بالتغيير اللفظي دون المعنوي، يقول عن التصغير: "إن صيغة المكبر تتغير فيه، كما تتغير صيغة الواحد في التفسير" (45)، و وافقه على ذلك ابن جمعة الموصلية (46). وقد عبّر صاحب البسيط عن هذا الاشتراك بقوله "تغيير بنية الكلمة" (47).

### الحكم الثالث: زيادة حرف العلة فيها ثالثاً

مما يشترك فيه التصغير والتكسير زيادة حرف العلة ثالثاً (ألف في الجمع، وياء في التصغير)، تقول في رجل إذا كسرتة: رجال، وإذا صغرتة: رجيل. وإنما زادوا حرفاً؛ ليدلوا به على معنى الكثرة أو القلة (في التكسير) والتقليل أو التحقير، أو التقريب (في التصغير) (48). وتخصيص الزيادة بحرف من حروف العلة؛ لحقت حروف العلة، وكثرة زيادتها في الكلام (49)، واختاروا الألف والياء لقرئها من بعض (50).



وزيادة الياء في التصغير مُطْرَدَة في أبنيته كلها: فَعِيل كرجيل، وفُعَيْل كجعيفر، وفُعَيْل كصبيح، وما خرج عن هذه الأبنية الثلاثة في اللفظ: كفُعَيْلاء نحو حميراء، وأفُعَيْال كأجبال وفُعَيْليات كزيبينات (51).

أما زيادة الألف في التفسير فليست مطردة في كل أبنيته، فقد تأتي في أبنية جمع الثلاثي كأفعال نحو: أجمال، وفعال نحو: صعب، وتأتي في أبنية جمع ما زادت أصوله على الثلاثة، أي في فعائل وما أشبهه، نحو: جعافر، وسفارج ومنابر وجواهر.

وعليه فإنَّ مَنْ عَبَّرَ من النحويين عن هذا الاشتراك بالتحديد - النيلى في قوله :

" إن الزيادة في التصغير ثلاثة، كما أنَّ علامة التفسير في الرباعي والخماسي وكثير من الثلاثي كذلك" (52) - أدق من أطلق، كقول صاحب البسيط "اشتراكها في زيادة حرف العلة فيها ثالثاً" (53) .

و عليه - أيضا - يمكن القول بأن : التفسير هو المشترك مع التصغير في زيادة

حرف العلة

ثالثاً ، ومن ثمَّ فإنَّ حمل التفسير -هنا- على التصغير أقيس من حمل التصغير على التفسير؛ لأنَّ الأصل حمل غير المطرد على المطرد .

### الحكم الرابع: فتح ما قبل حرف العلة فيها

يتضمَّن القاسم المشترك السابق بين التصغير والتفسير (زيادة حرف العلة ثالثاً) مشتركاً آخر بينهما، وهو فتح ما قبل حرف العلة الزائد، تقول في جبل: جبل، وجبال، فتفتح ما قبل الياء في التصغير، وتفتح ما قبل الألف في التفسير. يقول النيلى في المشترك السادس بين التصغير والتفسير "إن ما قبل علامة التصغير مفتوح، كفتح ما قبل ألف الجمع في التفسير" (54)، ووافقه الشارح المجهول لألفية ابن معط (55)، وابن جمعة الموصلي (56) .

ولا سؤال عن علة فتح الألف في التفسير لمجيئه على الأصل، إذ الأصل أن الألف ناشئة عن مطلق حركة الفتحة قبلها. وإنما السؤال عن علة فتح ما قبل الياء لمخالفته الأصل، إذ الأصل كسر ما قبل الياء. وقد أجاب النحويون عن هذا بأمرين :

الأول : حملاً للتصغير على التفسير، يقول المرادي: "وعللوا فتح الثاني بأنَّ ياء

التصغير وألف التكسير في نحو مفاعل متقابلان، فُحْمِلَ ما قبل الياء على ما قبل الألف ففُتِحَ " (57) .

الثاني: طلبًا للتخفيف، وهو ظاهر قول الرضي: " لما كان أبنية المصغر قليلة، واستعمالها في الكلام - أيضًا - قليلًا، صاغوها على وزن ثقيل، إذ الثقل مع القلة محتمل، فجلبوا لأولها أثقل الحركات، ولثالثها أوسط حروف المد ثقلاً، وهو الياء، لئلا يكون ثقيلاً بمرة، وجاءوا بين الثقيلين بأخف الحركات، وهو الفتحة" (58) .

ويبدو أن التعليل الأول هو تعليل القائلين بجمل التصغير على التكسير، وهو وإن كان مقبولاً إلا أن التعليل الثاني أقرب للمنطق العقلي العربي الميال إلى التخفيف في نطق الكلمة ما أمكن.

### الحكم الخامس: كسر ما بعد حرف العلة فيها

هناك - أيضاً - اشتراك بين التصغير والتكسير في القدر الذي سبق الحديث عن اشتراكهما فيه ( زيادة حرف العلة ثالثاً)، وهو: كسر ما بعد حرف العلة المزيد فيها، نحو قولك في تصغير جعفر: جُعيفر، وفي تكسيره: جعافر، يقول النيلي: "إن ما بعد ياء التصغير مكسور إذا لم يكن حرف إعراب، كما أنّ ما بعد ألف التكسير كذلك" (59).

وهذا الاشتراك أقلّ من الاشتراك المتقدم؛ لأنه غير مطرد فيها، ففي التصغير لا يكسر ما بعد حرف العلة (الياء) إذا كان حرف إعراب على ما تقدّم في نصّ النيلي، نحو: صُقَيْر تصغير صقر، وما عدا ذلك فإنّ الأصل فيه الكسر نحو: جعيفر ومصبيح ما لم يقع بعد الياء ما يُوجب الفتح، وذلك في الحالات الآتية (60): تاء التأنيث، نحو: فطيمة تصغير فاطمة- ألف التأنيث المقصورة، نحو: حُبيري تصغير حُبارى - ألف التأنيث الممدودة، نحو: حميراء تصغير حمراء- ألف أفعال، نحو: أجيال تصغير أجمال - ألف فعلان الذي لا يجمع على فعالين، نحو: سُكيران تصغير سكران - الاسم الثاني من المركبين، نحو: حضيرموت تصغير حضرموت .

أما التكسير فلا يكسر ما بعد حرف العلة (الألف) إلا فيما جاء على وزن فواعل، نحو: جواهر جمع جوهر، أو فعائل، نحو: رسائل جمع رسالة، أو فعالي، نحو: صحاري

جمع صحراء، أو فعالل وشبهه، نحو: جعافر جمع جعفر، ومصانع جمع مصنع، وفعالي، نحو: كراسي جمع كرسي، وسراحين جمع سرحان .

واختلف النحويون في المحمول منها على الآخر في هذه المشاركة، فالأكثر (61) يحملون التصغير على التكمير، وأكثر ما يكون كلامهم في الاسم الثلاثي المزيد في آخره ألف ونون فإنهم يرون تصغيره محمولا على تكسيه، فما علم أنه قد كُتِبَ على فعالين - بكسر ما بعد ألف الجمع- صُغِرَ على فُعِيلين- بكسر ما بعد ياء التصغير - نحو قولهم في سرحان : سُرِّحِين لتكسيه على سراحين. وما لم يُعلم أنه قد كُتِبَ على فعالين صُغِرَ على فُعِيلان، نحو قولهم في سكران : سُكِران -بفتح ما بعد ياء التصغير- ؛لعدم تكسيه على سكارين ، وستأتي نصوصهم على هذا في الحكم الثامن إن شاء الله .

وسبب حملهم التصغير على التكمير في هذا مشابهة ياء التصغير لألف الجمع ، يقول المرادي : " إنما كسر ما بعد ياء التصغير، لشبهها بألف التكمير، فكسر ما بعدها كما كسر ما بعد الألف، لأن التصغير والتكمير من وادٍ واحدٍ" (62) .

وذهب بعض النحويين (63) - وهو الأقرب عندي - إلى حمل التكمير هنا على التصغير؛ لوجود موجب لكسر ما بعد ياء التصغير ، وهو المناسبة بين الياء والكسرة، بخلاف كسر ما بعد ألف الجمع. يقول أبوحيان: "إنما كسر ما ولي ياء التصغير للمناسبة التي بين الياء والكسرة، وحملت عليها ألف مفاعل ومفاعيل فكسر ما بعدها؛ لأن التصغير والتكمير من وادٍ واحدٍ" (64) .

### الحكم السادس : قلب الألف الثانية الزائدة فيها واوا

يشترك التصغير والتكمير في قلب الألف الزائدة الواقعة حرفا ثانيا فيها واوا، سواء أكانت الكلمة على وزن فاعل - بفتح العين - نحو : طابق ، أو فاعل - بكسر العين نحو : كاهل ، أو فاعلة نحو : صاحبة ، أو فاعلاء، نحو : قاصعاء . تقول في تصغيرها : طوييق وكويهل وصويجبة وقويصعاء ، وتقول في تكسيها : طوابق وكواهل وصواحب وقواطع ( على وزن فواعل) بقلب الألف واوا .

وهذا الحكم مطرد في التصغير؛ لأن أول الكلمة مضموم " وإذا ضُمَّ لم تثبت بعده الألف، إذ لا يمكن بقاؤها بعد ضمة، فلا بد من القلب فيها ، وقلها إما إلى الواو أو الياء،

والقلب إلى الواو أولى لمناسبتها للضمة " (65) .

أمّا في التكمير فغير مطرد في فاعل - بكسر العين - وفاعلة، إذ قد يجمع ما جاء عليهما بحذف الألف. ففاعل قد يجمع على أفعال، نحو: جاهل و أجهال، أو على فُعْلة، نحو: قاضٍ وقضاة، أو على فَعْلة، نحو: كامل وكملة، أو على فُعَل، نحو: عاذل وُعْدَل (66) . وإِثْمًا لم يطرد قلب الألف واوا في التكمير؛ لأنّه لا مناسبة بين الواو والحرف قبلها، إذ الأول غير مضموم في أكثر أبنية التكمير، ولذلك علل النحويون قلب الألف واوا في الجزء المشترك مع التصغير بثلاث علل، أوردها ابن يعيش في قوله: "إنّهم حملوها في القلب على التصغير، فكما قالوا: حويط حويجز، قالوا في التكمير: حوائط وحوجاز؛ لأنّ التصغير والتكمير من واد واحد، فجاز أن يحمل كل واحد من التصغير والتكمير على أخيه ...

الثاني: أنّهم أرادوا الفرق بين ألف فاعل وياء فيعل، نحو: صيرف، فعدلوا إلى الواو، لذلك الأمر .

الثالث: أنّ الألف لما زيدت للجمع، وأريد قلبها قلبوها واوا تشبيهاً بواو الجمع، نحو: قاموا، والزيدون ... " (67) .

والعلة الأولى هي التي عليها أكثر النحويين (68)، وهي الأقرب للمشابهة بين التصغير والتكمير في كثير من الأحكام .

### الحكم السابع: حذف الخامس الأصلي فيها

العرب تستكره تصغير وتكمير الكلمة الخماسية، سواء أكانت حروفها كلها أصلية أم لا؛ لأنّ "الخماسي ثقيل جداً؛ لكثرة حروفه، فكروها حال التصغير أن يجمعوا فيه مع ذلك ضمّ أوله، وزيادة ياء ثالثة وكسر ما بعدها في غير ما يوجب الفتح. كما كرهوا حال التكمير أن يجمعوا مع ثقل الخماسي ثقل الجمع" (69)، فلا يقولون في سفيرجل: سُفَيْرِجَل على وزن فُعَيْلِلِل، ولا: سفارجل على وزن فَعَالِلِل (70) .

وقد نُقِلَ عن الأخفش (71) أنه سمع من يقول ذلك أي: يقول: سُفَيْرِجَل بكسر الجيم، "يأتي به على الأصل، ولا يبالي الثقل" (72) كما نُقِلَ عن الكوفيين (73) - وقيل بعض النحويين (74) - أنّهم يقولون بذلك .

وردّ عليهم الخليل بأن هذا ليس من كلام العرب، ولو كان من كلامهم لكان القياس فيه إسكان الخامس ليكون على وزن فعيعل، يقول سيويوه: "وقال الخليل: لو كنت محقراً هذه الأسماء لا أحذف منها شيئاً - كما قال بعض النحويين - لقلت: سُفِرْجُل كما ترى، حتى يصير بزنه دنيير، فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب" (75).

فإذا أرادت العرب تصغير أو تكسير كلمة على خمسة أحرف أصول، وليس الحرف الأخير من حروف الزيادة لفظاً فإن أكثر النحويين يرون أن العرب يحذفون الحرف الأخير، فيقولون في تصغير قَرْطَعِب: قُرَيْطِع، وفي تكسيه: قراطع (76)، ويقولون في تصغير سفرجل مما آخره حرف من حروف الزيادة لفظاً - إذ اللام وإن كانت في هذه الكلمة أصلية إلا إنها من حروف سألتمونيها-: سُفِرْجِج وفي تكسيه: سفارج .

وقد علل هؤلاء النحويون حذف الخامس بأربع علل، قالوا: "لحصول الثقل، ولئلا يصير عجز الكلمة أكثر من صدرها" (77)، ولأنّ "الحذف والتغيير موضعه الأواخر لا الأوائل؛ لأنّ أول الكلمة أقوى من آخرها" (78). وأيضاً "التكسير والتصغير ضرب من التصرف، والتصرف أصله للأفعال وحدها، وما دخل من التصرف للأسماء فبالحمل على الأفعال، والأفعال إنما تنتهي في أحرفها الأصول إلى أربعة خاصة...، فلما كان عامة التصرف إنما هو للفعل، ولا ينتهي إلا إلى أربعة قصروا التصرف على ذلك، فأتوا ببنية التكسير والتصغير رباعية رجوعاً إلى بنية ما أصله التصرف" (79).

أما إذا كان ما قبل آخر الكلمة الخماسية الأصول حرف من حروف الزيادة لفظاً نحو: خدرنق أو صفة نحو: فرزدق فإنّ المبرد يرى أنهم لا يجيزون إلا حذف الخامس؛ فيقولون في تصغير خدرنق: خديرن، وفي تكسيه: خادرن، ويقولون في تصغير فرزدق: فريزد، وفي تكسيه: فرازد. وغيره من النحويين يرون أن العرب تجيز حذف الخامس كما مرّ، وتجزئ حذف الرابع، فيقولون في حال التصغير: خديرق وفريزق، وفي حال التكسير: خدارق وفرازق. على أن "حذف ما قبل الآخر قليل، وهو أقل من حذف الآخر على كل حال، وحذف ما قبل الآخر إذا كان من حروف الزيادة أولى منه إذا كان يشبهها" (80). ونقل عن الكوفيين (81) أنهم يجيزون في التصغير حذف ما قبل الآخر كيف كان، فيقولون في سفرجلة: سفيرة، ويحملون التكسير عليه .

كما نقل عنهم - أيضاً - وعن الأخفش (82) أنهم يجيزون في التصغير والتكسير حذف ما قبل الحرف الرابع إن كان يشبه حروف العلة لفظاً أو صفة ، فيقولون في نحو: جحمرش: جحيرش وجحارش .

ورّد عليهم في الإجازة الأولى بأنه لا سماع لهم في ذلك ، وإنما أجازوه بالقياس ، وفي الإجازة الثانية بأنه لا سماع لهم أيضاً فيه ، ولا قياس يقبله "لأن ميم جحمرش ليست بطرفٍ ، ولا تلي الطرف ، والتغيير إنما يلحق الطرف أو ما يليه" (83).

وعلى ما تقدّم يتبين أن هذا الاشتراك إنما هو عند أكثر النحويين ، كما يتبين قول النيلي في هذه المشاركة بين التصغير والتكسير: "حذف الخامس من الخماسي الأصول فيها" غير دقيق ، والأدق قول ابن جمعة الموصلي: "حذف الأصلي فيها"؛ لشموله حذف الخامس أو الرابع في الحالات المتقدمة .

### الحكم الثامن : قلب الألف الزائدة مع النون في آخر اسم مفرد على خمسة أحرف ياء

يشترك التصغير والتكسير في قلب الألف الزائدة مع النون في آخر اسم مفرد على خمسة أحرف ياء ، ويكون هذا فيما جاء على وزن فعلان ، سواء أكان مفتوح الأول ، نحو : شيطان ، أو مضمومة ، نحو : سلطان ، أو مكسورة ، نحو : سرحان . نقول في تصغيرها : شيطين ، وسليطين وسريجين ، وفي تكسيرها : شياطين ، وسلاطين وسراحين . وإنما قلبت الألف ياء ؛ لانكسار ما قبلها .

وقولنا ( الألف الزائدة مع النون ) يخرج الألف الزائدة مع نون أصلية ، نحو : حسان إذا أخذ من الحسن فإنه وإن قلبت ألفه الزائدة في التصغير ياء فليل : حسينين فإنه لا يكسر ، وإنما يجمع جمع مذكر سالم فيقال : حسانيون (84).

وقولنا ( في اسم ) يخرج ما كان صفة ، نحو : غضبان فإن الألف لا تقلب ياء ، لا في تصغير ولا تكسير ، إنما تبقى في التصغير على حالها ، فيقال : غضبان ، وتحذف في التكسير ، فيقال : غضاب (85) .

وقولنا ( مفرد ) يخرج ما كان جمعا مكسرا ، نحو : عُقبان ، فإن الألف وإن قلبت في التكسير ياء فليل لا تقلب في التصغير ؛ لأنّ عُقبان " جمع كثرة ، وجمع الكثرة لا تصغر على لفظها ، بل ترد إلى جمع القلة ، فتقول : أعقب (86) .

وقولنا ( على خمسة أحرف ) يخرج ما كان على ستة أحرف ، نحو : زعفران ، فإنّ الألف لا تقلب ياء ، لا في تصغير ، ولا تكسير ، وإنما تبقى على حالها في التصغير ، فيقال : زعفران ، وتُحذف في التكمير ، فيقال : زعفر ( 87 ) .

وقد قيل : إن ظربان ( 88 ) صغر بإبقاء الألف على ظريبان ، وكسر بإبدال الألف ياء على ظرايين وظرايي ( 89 ) وحينئذ يكون هذا الحكم مطردا في التكمير دون التصغير ، ولذلك رأى أكثر النحويين - كما تقدم في الحكم الخامس - أن التصغير محمول هنا على التكمير ، معتبرين في ذلك القياس الآتي : ما علم تكسيه على فعالين صغر على فعالين بقلب الألف فيها ياء ، وما لم يُعلم تكسيه على فعالين صغر على فعالين ، يقول ابن الجباز : " فإن كان في آخر الاسم ألف ونون مزيدتان ، فلا يخلو إذا كُتِبَ من أن تثبتا فيه ، أو لا تثبتا ، فإن ثبتتا في التكمير أثبتتا في التحقير ، وقلب الألف ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، تقول في سرحان وحومان وسلطان : سريجين وحويين وسليطين ؛ لأنهم قالوا في التكمير : سراحين وحوامين وسلاطين... وتقول في سكران وغضبان وعطشان...: سكيران وغضيبان وعطيشان ؛ لقولهم في التكمير : سكارى وغضابٌ وعطاش ، فإن لم تسمع تكسير الكلمة من العرب حملته على سكران . " ( 90 ) .

ورد عليهم بعض النحويين بعدم اطرادها القياس المذكور ، إذ قد جاء التصغير على فعالين من غير قلب للألف ياء فيما علم تكسيه على فعالين ، نحو ظربان المتقدم ، يقول الرضي : " إن النحاة قالوا في تعريف الألف والنون المشبهتين بألف التأنيث : كل ما قلب ألفه في الجمع ياء فاقبلها في التصغير - أيضا- ياء ، وما لم تقلب في التكمير فلا تقلب في التصغير . وهذا ردُّ إلى الجهالة ، ولا يطرد ذلك في نحو : ظربان ؛ لقولهم : ظريبان وظرايين " ( 91 ) .

وهو ردُّ مقبول ، ويساعده أن في قلب الألف ياء في التصغير مناسبة بين الياء والكسرة قبلها بخلاف التكمير مما يقوي حمل التكمير على التصغير لا العكس .

**الحكم التاسع : حذف الحرف الزائد فيها ما لم يكن مكملا في الكلمة لأربعة**

**أحرف ، أو حرف مد رابعا**

تقدّم في الحكم السابع أنّ العرب يستكروهن تصغير وتكسیر الكلمة الخماسية؛

سواء أكانت حروفها كلها أصول أم لا، و أن التصغير والتكسير يشتركان في حذف حرف أصلي من الكلمة، الخامس تارة والرابع تارة أخرى. ويضاف إلى هذا أن التصغير والتكسير يشتركان في حذف الحرف الزائد ما لم يكن مكملاً في الكلمة لأربعة أحرف، أو كان حرف مدّ رابعاً، إذ لو كانت الكلمة على أربعة أحرف، أحدها زائد، فإن الزائد لا يحذف في التصغير، ولا في التكسير؛ لأنّ الكلمة غير مستثقلة، فتقول في تصغير أفكل: أفِكل، وفي تكسيه أفاكل، فتبقي حرف الهزمة الزائد المكمل لأربعة أحرف.

أما إذا كانت الكلمة على خمسة أحرف، أحدها زائد فإن الزائد يحذف في التصغير والتكسير؛ لأنه مستثقل في الكلمة، ما لم يكن حرف مدّ رابعاً فإنه يبقى بإبدال الألف أو الواو ياءً، فنقول في تصغير مُدحرج: دُحِرج، وفي تكسيه: دحارج، فتحذف الميم الزائدة؛ لاكتمال الكلمة بأربعة أحرف. وتقول في تصغير شمالال: شمليل، وفي تكسيه: شمليل، فتبقي حرف المد لوقوعه رابعاً.

وإذا كانت الكلمة على ستة أحرف؛ ثلاثة منها زائدة، فإنه يحذف في التصغير والتكسير حرفان من الحروف الزائدة، ويبقى منها واحد مُكْمَلٌ للثلاثة الأصلية، ما لم يكن أحد الزائدين المحذوفين حرف مدّ رابعاً فإنه يبقى كما بقي الحرف الزائد الثالث. فتقول في تصغير مُستخرج: مُخِرج، وفي تكسيه: مخارج. فتحذف الحرفين الزائدين (السين والتاء) وتبقي (الميم) ليكون مكملاً للكلمة على أربعة أحرف. وتقول في تصغير منجنيق: مجنيق، وفي تكسيه: مجانيق، تحذف الحرف الزائد (النون) وتبقي (الميم) مكملاً للكلمة على أربعة أحرف، كما تبقي الحرف الزائد (الياء)، لكونه حرف مد رابعاً.

وإذا كانت الكلمة على سبعة أحرف، ثلاثة منها زائدة، حذفت الزوائد في التصغير والتكسير ما لم يكن رابع الكلمة حرف مدّ فإنه لا يحذف، فتقول في تصغير بَرْدِرايا: بَرْدِدر وفي تكسيه: برادر، فتحذف الحروف الزائدة، (الألفين والياء) لتبقي الكلمة على أربعة أحرف. وتقول في تصغير احرنجام: حريجم، وفي تكسيه: حراجم تحذف (الهزمة والنون) وتبقي (الألف) لكونها حرف مدّ رابعاً (92) .

ولا فرق في كلّ هذه الأحكام بين التصغير والتكسير إلا في حال كون الحرف الزائد تاء التأنيث، نحو: دحرجة، أو ألف التأنيث الممدودة، نحو: قاصعاء، أو ألف ونون



بعد أربعة أحرف فصاعداً، نحو: زعفران، أو ياء النسب، نحو: لودعي فإنه يُعتدُّ بها في التكمير، فتُحذف، تقول: دحارج، وقواصع، وزعافر ولوادع ولا يُعتدُّ بها في التصغير، فلا تحذف، تقول: دحيرجة، وقويصعاء، وزعيفران ولويدعي" (93).

ولم أجد من النحويين من عبّر عن هذا الاشتراك بين التصغير والتكمير تعبيراً لا مدخل فيه، فقد قال النيلي عن التصغير: "إبقاء الرابع إذا كان مدّة، وحذف الزوائد التي لم يخلُ حذفها بمعنى فيه كالتكمير" (94)، إذ قوله "إبقاء الرابع إذا كان مدّة" غير مُقيّد، إذ يلزم حذف الرابع الصحيح، وليس الأمر كذلك.

وقال شارح ألفية ابن معطٍ: "إبقاء الحرف الزائد الرابع إذا كان مدّة، وحذفه إذا لم يكن كذلك فيها" (95). وقوله مُقيّدٌ بحذف الرابع الزائد دون الخامس أو السادس أو السابع، وهذا إخلال بالحكم.

وقال ابن جمعة الموصلي: "حذف الزائد الذي ليس بمدّ رابع، وإثباته إذا كان كذلك" (96)، وقوله يقتضي جواز حذف الزائد في الكلمة الرباعية، وهو لا يحذف كما تقدم.

ولعل الأقرب ما قلته "حذف الحرف الزائد فيها ما لم يكن مكملًا في الكلمة لأربعة أحرف، أو حرف مدّ رابعاً". والله أعلم.

### الحكم العاشر: تصحيح الواو الثالثة المتحركة وسطاً في كلمة رباعية فيها

قد يشترك التصغير والتكمير في تصحيح الواو الثالثة المتحركة في غير آخر الكلمة الرباعية، وعدم إعلالها، سواء أكانت أصلية، نحو: أسود، أم زائدة، نحو: جدول. تقول في تصغيرها: أسويد، وجدبول، وفي تكسيها: أساود على وزن (أفاعل) إذا كان اسماً، وسودان على وزن (فُعْلان) إذا كان صفة (97)، وجداول على وزن (فعاول) (98) أو (فعاالل) (99).

فقولنا (الثالثة) يخرج نحو: عَطَوْد (100) فإن الواو وإن صححت في التكمير فقليل: عطاويد فإنها في التصغير تُعَلُّ بعد حذف الواو الثانية بإبدالها ياء وإدغامها في الياء قبلها، تقول: عطّيد (101).

وقولنا (المتحركة) يخرج، نحو: عجوز فإنها إذا كسرت أعلت بإبدالها همزة؛

لوقوعها بعد ألف الجمع ، فتقول : عجائز ، وقد تحذف ، فيقال : عُجْز ( 102 ) ، وإذا صغرت أعلت بإبدالها ياء ، وإدغام الياء في الياء قبلها، تقول : عَجِيز ( 103 ) .  
 وقولنا ( وسطا ) يخرج ما كانت لاما، نحو : غزوة فإنها تحذف في التكسير ، فيقال : عَزَى ، وفي التصغير تُعَلَّ بإبدالها ياء ، وإدغامها في الياء قبلها ، فتقول : غزِيَّ ( 104 ) .

وقولنا ( في كلمة رباعية ) يخرج نحو : عَطَّود على ما تقدم .  
 وهذا الحكم مطرد في التكسير والتصغير ، غير أنه في التصغير يعتبر الوجه الأقل غير المختار ، إذ الأكثر المختار أن تقول : أَسِيدَ وجديل بإعلال الواو ياء ، وإدغامها في الياء قبلها وفق القياس ؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا ، وكانت الأولى ساكنة أبدلت الواو ياء وأدغمت في الياء ، نحو مَيْت وسيد ، الأصل : ميوت من مات يموت ، وسيود من ساد يسود . يقول ابن يعيش عن الواو إذا وقعت ثالثة وسطا: "...وان كانت متحركة عينا كانت أو زائدة للإحاق ، مثال العين ، نحو : أسود وأعور ، ومثال الملحقة : جدول وقصور ، فأت إذا حقرت ذلك فلك فيه وجهان .

أحدهما : القلب والإدغام ، وهو الكثير الجيد ، نحو قولك : أَسِيدَ وأعير وجديل وقسير ، والأصل : أسود وأعيور وجدول وقسيور ، فعُمل فيه ما تقدم ذكره من قلب الواو وإدغام ياء التصغير فيها على حد العمل في مَيْت وسِيد .  
 الثاني : الإظهار ، فتقول : أسود وأعيور وجدول وقسيور ... فكما قالوا : أساود وجداول بإظهار الواو ، كذلك قالوا : أسويد وجدويل " ( 105 ) .

ولما كان تصحيح الواو في التصغير على خلاف القياس بحث النحويون عن علّة ذلك ، فقال الأكثرون حملا للتصغير على التكسير ، يقول المرادي : "...فلك في تصغيرها أن تقول : أسويد وجدويل حملا على التكسير" ( 106 ) .

وردّ عليهم بعدم اطراد الحمل ، يقول ابن يعيش : "الحمل على التكسير ضعيف ، لا يطرد ، ألا ترى أنهم قالوا : مقال ومقاول في مقام ومقام فأظهروا الواو في الجمع ، ومع هذا فهم يقولون في التصغير : مُقيم ومُقبِل ، فأدغموا ولم يعتمدوا بظهورها في التكسير" ( 107 ) .

وقال ابن الحاجب مراعاة لبنية الكلمة ، وعدم الاعتداد بياء التصغير لكونها عارضة ، يقول : " ... وأما مَنْ قال أسود فكأنه راعى فيه أمرين : أحدهما مراعاة البنية ، كما في قولك : سوير ؛ ليفرقوا بينه وبين سيّر ، إذ لو ادغموا لالتبس . والآخر أن ياء التصغير تأتي عارضا . والعارض لا اعتداد به " (108).

وأضاف الرضي علة رابعة في مخالفة التصغير هنا للقياس ، وهي قوة الواو بالتحرك ، وكونها في غير الآخر ، يقول : " ويجوز تركه [ أي قلب الواو ياء ] كأسيود وجدبول ؛ لقوة الواو المتحركة ، وعدم كونها في الآخر الذي هو محلّ التغيير " (109).  
وزاد الاستراباذي علة خامسة هي التنبيه على الأصل ، يقول : " ... لكنه جاء في تصغيرهما تصحيح الواو ، نحو : أسود وجدبول تنبيها هلى أصله ، وهو قليل " (110).

### الحكم الحادي عشر : التعويض عن المحذوف فيهما بياء ساكنة قبل الآخر

يشترك التصغير والتكمير في جواز التعويض بياء ساكنة قبل الآخر عن حذف الحرف الرابع أو الخامس وفق الأحكام المتقدمة في الحكمين السابع والثامن ، سواء أكان المحذوف منه أصل ، نحو قولك في تصغير سفرجل : سفريج ، وفي تكسره : سفارج ، أو حرف زائد ، نحو قولك في تصغير منطلق ومدحرج : مطليق ودحرج ، وفي تكسيرهما : مطالق ودحارج (111). فتقول حال التعويض في التصغير : سفريج ، ومطليق ودحريج ، وفي التكمير : سفارج ومطليق ودحارج .

ويشترط في جواز التعويض بالياء فيها ألا تكون موجودة في المكبر و المفرد ، كما في نحو : لغيزى أو منقلبة عن ألف أو واو في المكبر والمفرد أيضا ، نحو : عيطموس (112) ، إذ تقول في تصغيرهما : لغيزيز وعطيميس ، وفي تكسيرهما : لغايز وعطاميس بدون تعويض ؛ لأن التعويض يخرج الكلمة عن بنية التصغير والتكمير .

على أنه كلما كان التعويض عن حرف أصليّ فهو أولى ؛ جبرا لما لحق الكلمة من الإيمان بالحذف مع الوفاء ببناء التصغير والتكمير وعدم الخروج عنها . وكلما كان التعويض عن حرف زائد لمعنى فهو أولى مما ليس كذلك . ومن ثمّ فإنّ سفريج وسفارج أولى من مطليق ومطاليق . ودحريج ودحارج أولى من عطيميس وعطاميس (113).

وإنما أجاز العرب التعويض عن المحذوف دون وجوبه ؛ " لأنّ الحذف إنّما كان

ضرب من التخفيف، وفي التعويض نقض لهذا الغرض" (114).

### الحكم الثاني عشر: ردّ حرف اللين الثاني المبدل إلى أصله فيها

يشترك التصغير والتكسير في ردّ حرف اللين الثاني المبدل إلى أصله فيها، وذلك

في المواضع التالية (115):

- أن يكون أصل حرف اللين الثاني واوًا، فأبدل ياءً، نحو: ميزان وميعاد، أصلها موزان، وموعاد من الوزن والوعد، فأبدلت الواو ياءً؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها، فإذا صغرتها أو كسرتها رددت الياء إلى أصلها؛ لزوال موجب الإبدال، فتقول: مُوزين ومُويعد، وموازين ومواعيد.

- أن يكون أصل حرف اللين الثاني واوًا فأبدل ألفًا، نحو: باب وحال، أصلها بوب وحول، فأبدلت الواو ألفًا؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، فإذا صغرتها أو كسرتها رددت الألف إلى أصلها؛ لزوال موجب الإبدال، تقول: بُوب، وحَوِيل وأبواب وأحوال.

- أن يكون أصل حرف اللين الثاني ياء فأبدل واوًا، نحو: موقن وموسر، أصلها ميقرن وميسر من اليقين واليسر، فأبدلت الياء واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، فإذا صغرتها أو كسرتها رددت الواو إلى أصلها؛ لزوال موجب الإبدال، تقول: مبيقرن ومبيسر، ومياقرن ومياسر (116).

- أن يكون أصل حرف اللين الثاني ياءً فأبدل ألفًا، نحو: ناب، وعاب، أصلها نيب وعيب فأبدلت الياء ألفًا؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، فإذا صغرتها أو كسرتها رددت الألف إلى أصلها؛ لزوال موجب الإبدال، تقول: نُيب وعُيب وأنياب وأعياب (117).

- أن يكون أصل حرف اللين الثاني همزة فأبدلت ياء، نحو: ذيب وبير، أصلها ذئب وبئر، فأبدلت الهمزة ياءً؛ لسكونها بعد كسرة، فإذا صغرتها أو كسرتها رددت الياء إلى أصلها، لزوال موجب الإبدال، فتقول: ذُوب وبؤيرة، وذئاب وأبؤر.

- أن يكون أصل حرف اللين حرفًا صحيحًا أبدل ياء نحو: دينار وقيراط، أصلها دئار وقتراط، فأبدل من أول المثليين ياء؛ لثقل التضعيف، فإذا صغرتها أو كسرتها رددت الياء إلى أصلها؛ لزوال موجب الإبدال، فتقول: دنيذر وقيريط ودنانير وقيراط.

والتقييد بحرف اللين في كل ما تقدّم هو ما قال به أكثر النحويين، ليخرجوا الحرف الثاني المبدل الذي ليس بلين، نحو: مُتَّعِد، فإنّ أصله مُوتَّعِد من الوعد، فأبدلت الواو تاء، وأدغمت التاء في التاء؛ لاجتماع المثلين، فإذا صغرته أو كسرتة لم ترد التاء إلى أصلها، تقول: متّيعد و متّاعد .

وذهب الزجاج (118) والفراسي (119) إلى ردّ التاء إلى أصلها؛ لزوال موجب الإبدال فيقولان في موعِد : مويعد ومواعِد. ورُدّ عليهما "بأنه إذا قيل فيه مُويعد أو هم أنّ مكبره مَوعِد أو مَوعِد، أو مَوعِد. ومُتّيعد لا إيهام فيه" (120).

أمّا تقييد الحرف الثاني بالمبدل فهو تقييد البصريين ليخرجوا حرف اللين الثاني غير المبدل، نحو: حول وعود، وبيت وشيخ فإنه لا يبدل في التصغير. وذهب الكوفيون (121) إلى جواز قلب الياء واوًا، فيقولون في بيت وشيخ: بويت وشويخ، وهو عند البصريين شاذّ لا يعتد به .

وما خرج عند هذين القيدين في التصغير خرج في التكمير، كقولهم في تصغير عيد: عييد، وفي تكسيه أعياد، أبقوا الياء على لفظها، ولم يبدلوها إلى أصلها شذوذًا، وأصل الياء الواو؛ لأنّه من العودة، عاد يعود، وإنما فعلوا ذلك كراهية للتباس التصغير والتكمير بكلمة "عود" (122) .

ولا فرق بين التصغير والتكمير فيما تقدم سوى ما كان يتغير أوله في التكمير فإنّ حرف اللين الثاني المبدل لا يردّ إلى أصله (123)، كما في قيمة وديمة، أصلهما: قومه ودومه من القوام والدوام، فأبدلت الواو ياءً، لسكونها وانكسار ما قبلها، فإذا كسرتها فإنّك تقول: قيم وديم، تغير الحرف الأول، ولم تحتج إلى زوال حرف اللين الثاني المبدل إلى أصله. لبقاء موجب الإعلال. وهذا بخلاف التصغير فإنّك تقول فيهما: قويمه ودويمه، فتردّ الياء المبدلة إلى أصلها، لزوال موجب الإعلال.

وعلى هذا يكون الحكم هنا مطردًا في التصغير دون التكمير.

### الحكم الثالث عشر: رد اللام المحذوفة من الكلمة الثلاثي فيها

يشترك التصغير والتكمير في ردّ اللام المحذوفة من الكلمة الثلاثية، سواء أكان المحذوف واوًا أو ياء أو غير ذلك. وأكثر ما يكون اشتراكها فيه إذا لم يعوض عن المحذوف

بالتاء، لأنه إذا عوض عن المحذوف بالتاء فإن الأصل في الكلمة أن تجمع جمع مؤنث سالما، فتقول في سنة وقلة سنوات وقلات، وقد تجمع جمع مذكر سالما: فتقول سنون وقلون، وربما كُتِّرت (124)، فإذا كُتِّرت وقع الاشتراك بين التصغير والتكسير في ردّ اللام المحذوفة، تقول في تكسير شفة وشاة: شفاه وشياه، وتقول في تصغيرهما: شفهيته وشويته، بردّ اللام المحذوفة التي هي الهاء، إذ الأصل فيهما: شفهة وشوهة (125) .

وتقول في تصغير ما لم يعوّض عن اللام المحذوفة بالتاء، نحو: يد ودم: يُدِّيَّة ودُمِّيَّة، بردّ اللام الياء المحذوفة التي هي لام الكلمة، وإدغامها في ياء التصغير، وتقول أيضا في نحو: أب وأخ: أُبِّي وأُخِّي، بردّ الواو التي هي لام الكلمة، إذا الأصل أُبِّيُو وأُخْيُو، فالتقت الواو والياء مع سكون الأول منهما، فانقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء .

وتقول كذلك في نحو: حر: حريح بردّ اللام المحذوفة التي هي الحاء (126) .

كما تقول في تكسير يد ودم: أيدي على وزن أفعل، ويديّ على وزن فَعِيل (127)، ودماء على وزن فَعَال، ودُمِّي على وزن فَعُول (128) بردّ الياء المحذوفة منها، إذا الأصل في دماء: دمائي، فنقلبت الياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة، والأصل في يديّ: دموي، التقت الواو والياء وكانت الأول منها ساكنًا، فأبدل الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء، وكسر ما قبلها للمناسبة .

وتقول في تكسير: أب وأخ: آباء، وإخوان وإخوة (129)، بردّ الواو التي هي لام الكلمة، إذ الأصل في آباء: آباو، وقعت الواو طرفا بعد ألف زائدة، فأبدلت همزة كما في نحو: دماء المتقدمة. وتقول في تكسير: حر: أحراح، بردّ الحاء التي هي لام الكلمة.

وقد نصّ على هذا الاشتراك النيلي فقال: "الردّ في المحذوف اللام من الثلاثي" (130)، ووافقه شارح ألفية ابن معطٍ المجهول (131) وابن جمعة الموصل (132) .

### الحكم الرابع عشر: حذف همزة الوصل فيهما

يشارك التصغير والتكسير في حذف همزة الوصل فيهما؛ استغناءً بتحريك الحرف الواقع بعدها (133) .

وهذا الاشتراك يكاد يكون نادرًا؛ لأنّ تكسير الأسماء المبدوءة بهمزة وصل نادرٌ، كاسم وابن واست، تقول في تكسيرها: أساء وأبناء وأستاه، بحذف همزة الوصل .

أما تصغير الأسماء المبدوءة بهمزة وصل فحائز على الإطلاق، سواء أكان الاسم ناقصاً كاسم وابن واست، أو تاماً كاستغراب واشهيباب وافتقار، تقول في تصغيرها: سمي وبني وستيه وتغريب وشهيبب وفتيقير، بحذف همزة الوصل فيها (134).  
وقد نص على هذا الاشتراك شارح ألفية ابن معطٍ المجهول وابن جمعة الموصلية،  
قالا في مواضع الاشتراك بينهما "حذف ألفات الوصل" (53).

### الحكم الخامس عشر: ردهما الشيء إلى أصله

يشترك التصغير والتكمير في ردهما الشيء إلى أصله، "قالوا في تصغير باب بويب وفي تصغير ناب بُيب، فردّوا الألف إلى أصلها، وأصلها في باب الواو؛ لأنك تقول في تكسيره: أبواب، وبوبتُ بابا، وأصلها في ناب الياء؛ لأنك تقول في تكسيره أنياب، وتيبتُ نابا، وفي الأمر منه نيب، وفي الأمر من الأول بوب" (136).

وقد تقدمت أمثلة كثيرة على هذا في حكم "ردّ حرف اللين الثاني المبدل إلى أصله فيها"، وفي حكم "رد الام المحذوفة من الكلمة الثلاثية فيها"، وفي حكم "حذف همزة الوصل فيها". ومن أقوال النحويين في ذلك قول ابن الأنباري "والذي يدل على أن أصل مذ ومنذ واحد أنك لو سميت بمد لقلت في تصغيره منيد، وفي تكسيره أمناذ، فتعود النون المحذوفة؛ لأن التصغير والتكمير يردان الأشياء إلى أصولها" (137).

ويقول ابن مالك: "يردّ إلى أصله في التصغير والتكمير على مثال مفاعل أو مفاعيل أو أفعال أو أفعلة أو فعال ذو البديل الكائن آخرًا مطلقاً" (138).

### الحكم السادس عشر: مجيء الشذوذ فيهما

يشترك التصغير والتكمير في مجيء الشذوذ فيهما من جهين:  
الوجه الأولى: مجيء أسماء مصغرة لا مكبر لها، وأسماء مكسرة لا مفرد لها شذوذاً، فمن الأسماء المصغرة التي لا مكبر لها شذوذاً الكميّة والكعيّة وحنين وغيرها (139)، ومن الجموع التي لا مفرد لها شذوذاً عباديد وأباييل وغيرها (140)، يقول ابن مالك: "كما شدّت جموع لا واحد لها من لفظها كأباييل شدت مصغرات لا مكبر لها من لفظها نحو: الكميّة - من الخيل - والكعيّة، وهو اللبلب.." (141).

الوجه الثانية: مجيء كلمات في التصغير والتكمير خارجة عن القياس المعتبر في

أمثالها(142) ، فمن ذلك قولهم في تصغير مغرب وعشاء: مغربان وعشيان ، والقياس في مثلها مغرب وعشية إسقاط الألف والنون. وقولهم في تصغير ليلة: ليلية، والقياس فيها: ليلة إسقاط الياء قبل الآخر.

وقولهم - أيضاً - في صبية وعلمة وبنون: أصيبية وأغيلمه وأبينون، والقياس فيها: صبية وغيلمه، وبنون إسقاط الهمزة في أولها. وقولهم كذلك في رجل: رويجل، والقياس: رجيل (143) .

وعلى نحو هذا الشذوذ جاء قولهم في تكسير مكان: أمكن، وقياسه: أمكنة، وقولهم في تكسير رهط وكراع: أراهط وأكراع، والقياس: رهوط وكرع وأكرعة. يقول ابن مالك: "لا استبعاد في ورود المصغر على بنية مخالفة لبنية مكبرة، كما وردت جموع مخالفة لأبنية آحادها" (144) .

وقد قال بعض النحويين (145) في الوجه الثانية من هذا الشذوذ : إن هذه الكلمات مما استغني فيها بتصغير وتكسير محمل عن تصغير وتكسير مستعمل، أو أن اللفظ تغير إلى هيئة أخرى، فمغربان وعشيان تصغير: مغربان وعشيان، ولبيلية تصغير ليلية، وأصيبية وأغيلمه وأبينون تصغير: أصبية وأغلمه وأبنون. وتصغير رويجل: راجل. كما أن تكسير أمكن: مكن، وأراهط وأكراع: أرهط وأكرع .

### الحكم السابع عشر: مجيء الترخيم فيها

تقدم في حكم "حذف الحرف الزائد فيها ... " أن العرب قد تبقوا في التصغير الحرف الزائد في الكلمة، فيقولون في أفكل: أفكل بإبقاء الهمزة الزائدة، ويقولون في مستخرج: مخيرج، بإبقاء الميم الزائدة. ونشير هنا إلى أنهم قد يعتمدون إلى حذف ذلك الزائد، ويوقعون التصغير على حروف الكلمة الأصول تسهلاً للنطق بها، وهو ما يُسمى بالتخيم (146)، فيقولون في أحمد وحامد ومحمود ومحمدون ومحمدان ومحمد: حميد بحذف الزائد في كلِّ، وإن كان بإمكانهم أن يقولوا على الترتيب: أحميد وحؤميد ومُحميد وحُميدون وحُميدان وحُميد (147). وهذا النوع من التصغير كثير في الاستعمال. مقصور عند الفراء و ثعلب على الأعلام خاصة (148) .



و قد ذهب بعض النحويين كالجري (149) والمبرد (150) والفارسي (151) و أبو حيان (152) إلى أن التفسير قد يشارك التصغير في الترخيم، فكما يقال (تصغير ترخيم) يقال (تفسير ترخيم)، نحو قولهم في تفسير ظريف وخبيث: ظروف وخبوث كأنهم جمعوا ظرف وخبث، بحذف الياء وإن كان بإمكانهم أن يبقوها، فيقولوا في تفسير ظريف وخبيث: ظرفاء وخبثاء يقول أبو حيان: "وكما أن في التصغير نوعاً يسمى تصغير الترخيم، وهو التصغير بحذف الزوائد كسويد في أسود، كذلك في جمع التفسير نوع يسمى جمع ترخيم، قالوا: ظريف وظروف وخبيث وخبوث" (153).

وقد توسع المبرد في تفسير الترخيم، فجعل منه نحو: فلو وأفلاء وعدد وأعداء، يقول: "واعلم أن قولهم: ظريف وظروف إنما جُمع على حذف الزائد، وهو الياء، فجاء على مثال فلوس وأسود، وكذلك فلو وأفلاء وعدو وأعداء إنما جاء على حذف الزيادة، كقولهم: عضد وأعضاء" (154).

كما جعله الفارسي أحد وجهين في تخرج قراءة حمزة (155) " وَأَتَيْنَا ذَاوُودَ زُبُورًا" (156) بضم الزاي حيث وقعت، وذلك حملاً على تصغير الترخيم، وإن كان التفسير أقل استعمالاً، يقول: "...والآخر أن يكون جمع زبورا، بحذف الزيادة على زُبُور، كما قالوا: ظريف وظروف، وكروان وكروان، وَ وَرْشَانِ وَ وَرْشَانِ، ونحو ذلك مما جُمع بحذف الزيادة. ويدل على قوة هذا الوجه في القياس أن التفسير مثل التصغير، وقد اطرّد هذا الحذف في ترخيم التصغير نحو: أزهر وزُهَيْر، وحرث وحُرَيْث، وثابت وثَبَيْت، فالجمع مثله في القياس وإن كان أقل منه في الاستعمال" (157).

وذهب الخليل وسيبويه (158) إلى أن هذا الذي تقدم ليس تفسير ترخيم، وإنما هو جمع على غير واحد المستعمل له، نحو: جمع رهط على أرهاط . ويتبين على ما تقدم أن هذا الحكم إنما هو عند الجري والمبرد والفارسي ومن وافقهم ، وأن التفسير هو المحمول فيه على التصغير .

### الحكم الثامن عشر: مجيها على صورة المكبر والمفرد

قد يأتي التفسير عند أكثر النحويين (159) على صورة مفردة في اللفظ، ويكون الفارق بينهما في التقدير، كفلك وهجان (من الإبل)، ودِلاص (اللين البراق الأملس)،

وعفتان (القويّ الحاقّي)، وغيرها (160). فمثلاً فُكَّ إذا كان مفرداً فهو نظير قُفِّل، وقد جاء منه قوله تعالى "فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ" (161) وإذا كان جمعاً فهو نظير رُسِّل، وقد جاء منه قوله تعالى "حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَئِينَ بِهِمْ" (162)، فالبناءان مختلفان تقديراً، إذ الضمة في الإفراد ليست هي الضمة في الجمع. وكذلك دلّاص، إذا كان مفرداً فهو نظير كتاب، وإذا كان جمعاً فهو نظير ظراف (163).

ولم يقل هؤلاء إنها أسماء جمع كجنب- أي مما يشترك فيه الواحد والجمع - استدلالاً بالتثنية، إذ أسماء المجموع لا تثني، وقد تُثِنَّت هذا الكلمات، فقالوا فلكان، وهجانان ودلاصان، يقول سيوييه: "وقالوا: دِرْع دِلّاص، وأدِرْع دِلّاص كأنّه كجواد وجياد... ويدلك على أنّ دلاصا وهجانا جمع لدلاص وهجان، وأنّه كجواد وجياد وليس كجنب، قولهم: هجانان ودلاصان، فالتثنية دليل في هذا النحو" (164).

وذهب الأخفش (165) إلى أن هذه الكلمات ليست مكسرة، وإنما هي أسماء جمع، وصحح مذهبه ابن مالك يقول: "... ومن الواقع على جمع ما يقع على الواحد فإن لم يُثَنّ فليس بجمع، وإن ثني فهو جمع مُقَدَّر تغييره على رأي، والأصح كونه اسم جمع مستغنياً عن تقدير التغيير" (166).

وذهب بعض النحويين كالسهيلي (167) والرضي (168) إلى أن التصغير قد يشترك مع التكسير في هذا، إذ يجيء على صورة المُكَبَّر، ويكون الفارق بين المكبر والمصغر في التقدير، وذلك نحو: مهمين ومسيطر ومبيطر ونحوها من أسماء الفاعلين، فإنها تكون مصغرة بحذف الياء الزائدة والإتيان بياء التصغير مكانها، يقول أبوحيان: "وقد يكون صورة المصغر مثل صورة المكبر، ويكون الفارق بينها بالتقدير، ومثال ذلك مبيطر ومسيطر ومهمين أسماء فاعل من يبطر وسيطر وهمين، فإذا صغرتها حذفت الياء؛ لأنها أولى بالحذف، ثم جئت بياء التصغير مكانها، ونظير ذلك فلك فإن مفردة وجمعه لفظها واحد، وإنما يتميزان في التقدير" (169).

وقال بعض النحويين إن الأسماء التي على هيئة التصغير كمهمين ومسيطر لا تصغر كما لا تُصغر الأسماء التي على وزن المصغر ككميت وكميت، يقول الأشموني: "للمصغر

شروط ... وأن يكون خاليًا من صيغ التصغير وشبهها، فلا يُصغر نحو: الكميت من الخيل والكميت، وهو البلبل، ولا نحو مُبيطر ومُهين" (170) .

وعلى ما تقدم يتبين أن الاشتراك الحاصل بين التصغير والتكمير في هذه المسألة إنما هو عند بعض النحويين، وأن التصغير هو المحمول على التكمير، لا العكس .

### الحكم التاسع عشر: إعلال لام الكلمة فيها

يشترك التصغير والتكمير في اعتلال لام الكلمة فيها، فإذا أردت أن تصغر نحو: عضي، تبدل اللام ياءً باعتبار الأصل، ثم تدغم الياء في ياء التصغير، فتقول: عُضِي، وإذا أردت أن تصغر نحو: عصا، تبدل اللام واوًا باعتبار الأصل - أيضًا - ثم تبدل الواو ياءً؛ لالتقاءها مع ياء التصغير، والأول منها ساكنًا، ثم تدغم الياء في الياء فتقول: عُصِي (171) .

وإذا أردت أن تُكسِرَ نحو دُلُو، قلت في التكمير دُلِي، وفي القليل: أدلٍ . ففي دُلِي، أبدلت اللام ياءً، إذ الأصل: دُلُوُّ على وزن فعول، فلم يعتد بالواو الأولى، لكونها مدّة زائدة، فصارت الواو التي هي لام فعول كأنها وليت الضمة في آخر اسم معرب، فقلبت الواو ياءً، فصارت: دُلُوي، فالتقت الواو والياء و الأولى منها ساكنة، فأبدلت الواو ياءً، ثم أدغمت الياء في الياء .

وفي أدلٍ أبدلت اللام ياءً، إذ الأصل أدلُو على وزن أفعل، فوفقت الواو في آخر اسم معرب قبلها ضمة فأبدلت ياءً، فصارت أدلِي، ثم كسرت اللام لمناسبة الياء، فصارت أدلِي، ثم اعتلت إعلال قاضٍ، فصارت: أدلِي (172) .

وإذا أردت أن تكسر نحو: قاضٍ، قلت قضاة، بإبدال اللام أَلًا. وهذا الحكم - أعني إعلال لام الكلمة فيها - ليس على إطلاقه في التصغير والتكمير على حدٍ سواء، فقد تصغر الكلمة المعتلة الآخر وتكسر من غير إعلالٍ للامها، تقول في تصغير: قاضٍ: قُويض، وفي تكسير قنو وقري: قنوان (173)، وأقريّة (174)، من غير إعلالٍ للام للكلمة فيها.

وقد انفرد ابن جمعة الموصلي بذكر هذا الاشتراك، فقال في أوجه الشبه بينهما: "إعلال اللام بحرف اللين قبلها" (175) .

وليس قوله "بحرف اللين قبله" على الإطلاق في التكمير؛ لأنه قد تبدل لام

الكلمة فيه من غير أن يكون سبب ذلك حرف اللين قبلها، تقول في تكسير فتى: فتية فتبدل الألف إلى أصلها الياء من غير أن يكون سبب ذلك حرف اللين قبلها .

الحكم العشرون : أنهما فرعان عن أصل

يشارك التصغير والتكسير في أنهما فرعان عن أصل، فالاسم المصغر فرع على الاسم المكبر، والاسم المكسر فرع على الاسم المفرد. وهذا أمرٌ قد نص عليه النحويون (177)، يقول ابن جمعة في سياق حديثه عن التصغير: "إنه فرع على المكبر، كما أن المكسر فرع على المفرد" (178) .

وقد يُستدلّ على ذلك بحصول تغيير فيهما على النحو الذي تقدم في الحكم الأول، وبإضافة معنى فيهما لم يكن في المكبر، ولا في المفرد، فالاسم المصغر قد يفيد التقليل أو التحقير، أو التقريب، والاسم المكسر قد يفيد جمع الكثرة أو جمع القلة. خلاصة أبرز نتائج البحث :

- مراد سيويوه والنحويين من الوادي الواحد أو المجرى الواحد في قولهم " التصغير والتكسير من واد واحد " وقولهم " التصغير والتكسير من مجرى واحد " الأصل الواحد، أي أن التصغير والتكسير تفرعا من أصل واحد .

- اجتمع للباحث عشرين حكما مشتركا بين التصغير والتكسير وفق ما نص عليه ابن الخباز في توجيه اللمع .

- الاشتراك بين التصغير والتكسير في الأحكام العشرين أوجب عند النحويين القياس بحمل أحدهما على الآخر .

- ذهب أكثر النحويين إلى أولوية حمل التصغير على التكسير ، وذهب بعضهم إلى المزاوجة بينهما في الحمل ، فكما قد يحمل التصغير على التكسير يحمل التكسير على التصغير .

- ظهر للباحث صحة ما ذهب إليه بعض النحويين من المزاوجة في الحمل بين التصغير والتكسير ، وإن كان حمل التكسير على التصغير أكثر من حمل التصغير على التكسير .

- ظهر للباحث اتفاق النحويين في سبعة عشر حكماً ، واختلافهم في ثلاثة أحكام : حكم " حذف الخامس الأصلي فيهما " عند أكثر النحويين ، وحكم " مجيء الترخيم فيهما " و حكم " مجيئها على صورة المكبر والمفرد " عند بعض النحويين.

## الهوامش والمراجع والمصادر :

- 1- ينظر: الكتاب (417/3)، والخصائص (354/1)، و(268/3)، والمقتصد (992/2)، وأسرار العربية (184)، وتوجيه اللمع (553).
- 2- ينظر: الأشباه والنظائر (166/2).
- 3- الكتاب (417/3).
- 4- اللمع (280).
- 5- ينظر: المفصل (203).
- 6- ينظر: شرح الشافية الكافية (1894/4).
- 7- ينظر: الارششاف (366/1).
- 8- المقتصد (992/2).
- 9- ينظر: أسرار العربية (184).
- 10- ينظر: حاشية الصبان علي الأشموني (1625/4).
- 11- شرح المفصل (118/5).
- 12- توجيه اللمع (553).
- 13- أكثر النحويين يقدم التفسير على التصغير كسيبويه ابن جني في اللمع ، والزنجشري في المفصل . وقليل من يعكس كالجزولي في المقدمة ، وابن عصفور في المقرب ، والعكبري في اللباب.
- 14- توجيه اللمع (553).
- 15- الصفوة الصفية (383-382/2).
- 16- شارح ألفية ابن معط المجهول (165/2.أ.ب).
- 17- شرح ألفية ابن معط له (1202/2).
- 18- المصدر نفسه، والصحيفة نفسها.
- 19- الأشباه والنظائر (166/2) نقلا عن البسيط.

- 20 - حاشية الصبان على شرح الأشموني ( 4/1625).
- 21 - ينظر: الكتاب (3/418، 421، 426).
- 22 - الكتاب (3/422).
- 23- ينظر: المقتصد (2/992)، وتوجيه اللمع (553)، والفصول (2/965)، والمقاصد الشافية (7/277).
- 24- الخصائص (3/268-269). وكذا (1/354).
- 25- المقتصد (2/992).
- 26- المصدر نفسه (2/1021).
- 27- توجيه اللمع (553).
- 28- الشباه والنظائر (2/167).
- 29- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (5/113)، والفصول (2/956)، والمقاصد الشافية (7/263).
- 30- ينظر: شرح التصريف الملوكي (258).
- 31- (2/581-582).
- 32- ينظر: المقاصد الشافية (7/7-10، 22، 10)، والأشموني (4/1576)، والتصريح (5/69-71).
- 33- ينظر: الأشموني (4/1578)، والتصريح (5/71).
- 34- شرح ألفية ابن معط له (165/أ).
- 35- شرح ألفية ابن معط له (2/1203).
- 36- ينظر: لسان العرب (برد) (1/368).
- 37- ينظر: المصدر نفسه (عناق) (12/430).
- 38- ينظر: المقتصد في شرح التكملة (2/992)، وأسرار العربية (184).
- 39- ينظر: المقاصد الشافية (7/9-10)، والأشموني (4/1575)، والتصريح (5/67-68).
- 40- نقل ذلك عنه ابن جني في الخصائص (3/269).
- 41- ينظر: الخصائص (3/268).
- 42- ينظر: المقتصد في شرح التكملة (2/992-993).

- 43- ينظر: أسرار العربية (184) .
- 44- ينظر: المقاصد الشافية (277/7).
- 45- أسرار العربية (184).
- 46- الصفوة الصفية (382/2).
- 47- ينظر: شرح ألفية ابن معط له (1202/2).
- 48- الأشباه والنظائر (167/2) نقلاً عن البسيط.
- 49- ينظر: أسرار العربية (184)، والمحصل (959/2).
- 50- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (115/5).
- 51- ينظر: أسرار العربية (184)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (1625/4)
- 52- ينظر: المقاصد الشافية (273/7).
- 53- الصفوة الصفية (382/2).
- 54- الأشباه والنظائر (167/2) نقلاً عن البسيط
- 55- الصفوة الصفية (383/2).
- 56- ينظر: شرح ألفية ابن معط له (165/ب).
- 57- ينظر: شرح ألفية ابن معط له (1202/2).
- 58- شرح التسهيل له (853/2).
- 59- شرح الرضي على الشافية (193/1).
- 60- الصفوة الصفية (382/2)، وينظر: شرح ألفية ابن معط للمؤلف المجهول (165/ب)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة الموصل (1202/2)، والأشباه والنظائر (167/2).
- 61- ينظر: الفصول (960/2)، والمقاصد الشافية (312-297/7)، والتصريح (160-153/5).
- 62- ينظر: المتصد (1021/2)، وشرح الشافية الكافية (1893/4)، والأشموني (1596/4).
- 63- شرح التسهيل (856/2) .
- 64- ينظر: شرح الشافية للرضي (201/1) .
- 65- التذييل والتكميل (40/6- ب) .



- 66- المقاصد الشافية (365/7).
- 67- ينظر : شرح الأشموني ( 1583/4 ، 1592 ، 1594 ، 1593).
- 68- شرح المفصل ( 53-52/5).
- 69- ينظر : سر الصناعة ( 581/2 ) ، وتوجيه اللمع ( 461).
- 70- الفصول (965-964/2) بتصرف.
- 71- ينظر: توجيه اللمع (560).
- 72- ينظر: المفصل ( 203 ) ، وتوجيه اللمع (559).
- 73- شرح المفصل لابن يعيش (117/5).
- 74- ينظر: المقاصد الشافية (219/7).
- 75- ينظر: الكتاب (418/3)، وشرح كتاب سيويه (116/13).
- 76- الكتاب (418/3). و ينظر: المقاصد الشافية (220/7).
- 77- ينظر: توجيه اللمع (464).
- 78- شرح المفصل لابن يعيش (117/5) بتصرف.
- 79- المقاصد الشافية (219/7).
- 80- المصدر السابق (220/7).
- 81- المصدر نفسه (222/7).
- 82- ينظر: المقاصد الشافية (223/7 ، 279).
- 83- ينظر: المصدر السابق ، الصحائف نفسها.
- 84- المصدر نفسه (223/7).
- 85- ينظر : المقاصد الشافية ( 312/7).
- 86- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (65-64/5)، وشرح الشافية للاستراباذي (470/1).
- 87- شرح التسهيل للمرادي ( 470/2).
- 88- ينظر : توجيه اللمع ( 553).
- 89- الظربان : دابة شبيهة القرد. ينظر : لسان العرب ( ظرب ) ( 250/8 ).
- 90- ينظر : الكتاب ( 422/3 ) ، والارتشاف ( 362/1).

- 91- توجيه اللمع (552-553).
- 92- شرح الشافية له ( 201/1).
- 93- ينظر: المقاصد الشافية (226-228/7) ، والأشموني (1628/4-1629).
- 94- ينظر: التسهيل ( 285-286 )، وشرح الأشموني (1629/4)، وحاشية الصبان (1629/4).
- 95- الصفوة الصفية (283/2).
- 96- شرح ألفية ابن معطٍ للشارح المجهول (165/ب).
- 97- شرح ألفية ابن معطٍ له (1203/2).
- 98- ينظر : شرح الشافية للاستراباذي ( 467/1).
- 99- ينظر : الممتع ( 117/1).
- 100- ينظر : المقتصد ( 918/2).
- 101- العطود : السير السريع . ينظر : لسان العرب لابن منظور ( ع ط و ) ( 274/9).
- 102- ينظر : شرح التسهيل للمراي ( 854/2).
- 103- ينظر : الصحاح ( ع ج ز ) ( 884/3).
- 104- ينظر : التصريح ( 417/5).
- 105- ينظر : الارتشاف ( 355/1).
- 106- شرح المفصل له ( 124/5).
- 107- شرح التسهيل له ( 854/2).
- 108- شرح المفصل له ( 124/5) ، وينظر : شرح الشافية للرضي ( 230/1).
- 109- الإيضاح في شرح المفصل ( 576/1).
- 110- شرح الشافية له ( 230/1).
- 111- شرح الشافية له ( 338/1).
- 112- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (131-132/5)، والمقاصد الشافية (284/7-285)، والأشموني (1630-1629/4).
- 113- ينظر: التسهيل(279)، وشرحه للمراي(827/2)، وحاشية الصبان (1630/4).

- 114- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (5/132)، والفصول (2/964)
- 115- شرح المفصل لابن يعيش (5/132).
- 116- ينظر: المقاصد الشافية (7/346-364)، والأشموني (4/1639-1640).
- 117- ينظر: شرح كتاب سيبويه (13/165).
- 118- ينظر: توجيه اللمع (555).
- 119- ينظر: شرح كتاب سيبويه (13/172)، و المقاصد الشافية (7/353)، والتصريح (5/162).
- 120- ينظر: التكملة ( 498 ).
- 121- التصريح (5/162).
- 122- ينظر: المقاصد الشافية (7/355)، وشرح التسهيل للمرادي (2/855).
- 123- ينظر: المقاصد الشافية (7/360)، والتصريح (5/163).
- 124- ينظر: المقاصد الشافية (7/362)، والأشموني (1641).
- 125- ينظر: شرح ابن يعيش على المفصل (5/82).
- 126- ينظر: شرح التعريف الملوكي (418/280).
- 127- ينظر: الفصول (966)، و المقاصد الشافية (7/373)، والتصريح (5/165).
- 128- ينظر: شرح التعريف الملوكي (411).
- 129- ينظر: المصدر السابق (413).
- 130- المصدر نفسه (398).
- 131- شرحه على ألفية ابن معطٍ (2/382).
- 132- ينظر: شرحه على ألفية ابن معطٍ (165/ب).
- 133- ينظر: شرح ألفية ابن معطٍ له (2/1203).
- 134- ينظر: شرح كتاب سيبويه (13/138)، وشرح المفصل لابن يعيش (5/121).
- 135- ينظر: شرح كتاب سيبويه (13/138).
- 136- شرح ألفية ابن معطٍ للشارح المجهول (165/ب) وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (2/1203).

- 137- أسرار العربية (185) .
- 138- الإنصاف (383-382/1).
- 139- التسهيل (286).
- 140- ينظر: المزهر (257-253/2).
- 141- المصدر السابق (199-197/2).
- 142- شرح الكافية الشافية (1920/4).
- 143- ينظر: شواذ التصغير والتكسير في الشافية (69) و(77)، والمقاصد الشافية (295/7)، والتصريح (152-150/5).
- 144- ينظر: التصريح (152/5)، والأشموني (1630/4).
- 145- شرح الكافية الشافية (1917/4).
- 146- ينظر: التصريح (152/5)، والأشموني (1630/4).
- 147- ينظر: المقاصد الشافية (394-386/7)، والتصريح (174-168/5).
- 148- ينظر: التصريح (169/5).
- 149- ينظر: المصدر السابق (169/5).
- 150- ينظر: الكتاب (636/3).
- 151- ينظر: المقتضب (214/2).
- 152- ينظر: التكملة (478).
- 153- التذييل والتكميل (ج/6-15ب) بتصرف، والنص في الأشباه والنظائر نقلاً عنه (166/2).
- 154- التذييل والتكميل (ج/6-15ب) بتصرف، والنص في الأشباه والنظائر نقلاً عنه (166/2).
- 155- المقتضب (214/2) .
- 156- ينظر: حجة القراءات (219) .
- 157- الآية (163) من سورة النساء .
- 158- الحجة للقراء السبعة (194/3).

- 159- ينظر: الكتاب (636/3).
- 160- ينظر: الارتشاف (402/1)، وشرح التسهيل للمراي (770/3).
- 161- ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (1575/4).
- 162- الآية ( 41 ) من سورة يس.
- 163- الآية ( 22 ) من سورة يونس.
- 164- ينظر: شرح الكافية الشافية (1809/4)، والتصريح (68/5).
- 165- الكتاب (640-639/3).
- 166- ينظر: معاني القرآن له (324/2).
- 167- التسهيل (267)
- 168- ينظر: الروض الأنف (100/2).
- 169- ينظر: شرح الشافية (283/1).
- 170- التذليل والتكميل (ج/6-49-ب).
- 171- شرح ألفية ابن مالك له (1627/4).
- 172- ينظر: شرح ابن جمعة على ألفية ابن معطٍ (1212/2).
- 173- ينظر: شرح التصريف الملوكي لابن يعيش (479، 468-469).
- 174- ينظر: شرح المرادي على التسهيل (811/2).
- 175- ينظر: شرح ابن عصفور الكبير على الجمل (560/2).
- 176- شرح ابن جمعة على ألفية ابن معطٍ (1203/2).
- 177- ينظر: المنصف (190/2)، وشرح الرضي على الشافية (198/3)، وشرح المجهول على ألفية ابن معطٍ (165/ب).
- 178- شرح ابن جمعة على ألفية ابن معطٍ (1203/2).

### المصادر والمراجع :

- 1- ارتشاف الضرب من كلام العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة د/ رجب عثمان محمد - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى 1418هـ.

- 2- أسرار العربية ، لبن الأنباري ، تحقيق / محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 1418هـ .
- 3- الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، دار الكتب العلمية .
- 4- الأشموني = شرح الأشموني على ألفية ابن مالك .
- 5- الإنصاف ، لابن الأنباري ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت 1418هـ .
- 6- التذييل والتكميل الجزء السادس ، لأبي حيان ، نسخة مصورة عن النسخة الأصلية المحفوظة بدار الكتب المصرية رقم (4926).
- 7- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق د/ محمد كامل بركات ، المكتبة العربية ، 1387هـ .
- 8- التصريح ، للشيخ خالد الأزهرى ، تحقيق / عبد الفتاح بجري ، دار الزهراء ، ط 1 ، 1418هـ .
- 9- التكملة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق / كاظم المرجان ، عالم الكتب ، ط 2 1419هـ .
- 10- توجيه اللمع ، لابن الحنبار ، تحقيق / فائز دياب ، دار السلام ، ط 1 1424هـ .
- 11- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، بهامش شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ، ط 2 ، 1939م .
- 12- حجة القراءات ، لبن زنجلة ، تحقيق / سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، ط 5 1418هـ .
- 13- الحجة للقراءات السبعة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق / بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، دار المأمون للتراث ، ط 1 1404هـ .
- 14- الخصائص ، لابن جني ، تحقيق: محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد .
- 15- الروض الأنف للسهيلى ، ضبط وتعليق / طه عبد الرؤف سعد ، مكتبة عبد السلام محمد شقرون 1391هـ .
- 16- سر صناعة الإعراب ، تحقيق د/حسن هنداوي ، ط 1 ، دار القلم/دمشق ، 1985م .
- 17- الشافية في علمي التصريف والخط ، لابن الحاجب ، تحقيق / صالح عبد العظيم الشاعر ، مكتبة الآداب ، القاهرة 1431هـ .

- 18- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة البايي الحلبي ، القاهرة ، ط2 ، 1939م.
- 19- شرح ألفية ابن معط ، لابن جمعة ، تحقيق / علي موسى الشوملي .
- 20- شرح ألفية ابن معط ، للشارح المجهول ، مخطوط مصور من نسخة أستاذي / محسن العميري .
- 21- شرح التسهيل ، للمرادي ، تحقيق / ناصر حسين علي ، دار سعد الدين ط2 1434هـ
- 22- شرح التصريف الملوكي ، لابن يعيش ، تحقيق / فخر الدين قباوة ، والمكتبة العربية بحلب ، ط1 ، 1393هـ .
- 23- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق / عبد المنعم هريدي ، دار المأمون للتراث .
- 24- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، تحقيق /د/ صاحب جعفر أبو جناح ، توزيع مكتبة الفيصلية بمكة المكرمة .
- 25- شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي ، عناية : د/ محمد نور الحسن، و د/محمد الزفاف، دار الكتب العلمية/ بيروت، 1975م.
- 26- شرح كتاب سيويه، للسيرافي، تحقيق مجموعة من العلماء، مطبعة دار الكتب بالقاهرة .
- 27- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب .
- 28- شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش ، المكتبة العربية / حلب ، ط1، 1973م.
- 29- الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية ، للنيلي ، تحقيق / محسن العميري ، معهد البحوث ، بجامعة أم القرى ، 1420هـ .
- 3- الكتاب ، لسيويه ، تحقيق / عبد السلام هارون ، دار الجيل، بيروت .
- 31- لسان العرب ، ابن منظور، تحقيق: عامر أحمد وعبد المنعم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2003م.
- 32- المحصول في شرح الفصول، لابن إياز، تحقيق / شريف النجار، دار عمار، ط 1 1434هـ.
- 33- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، شرح وتعليق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، وآخرين ،

- المكتبة العصرية ، بيروت 1412هـ .
- 34- معاني القرآن ، للأخفش ، تحقيق / فائز فارس ، ط2 1401هـ .
- 35- المفصل في علم العربية ، للزمخشري - دار الجيل بيروت ط2 ، بدون تاريخ.
- 36- المقاصد الشافية للشاطبي ، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين وآخرون ، مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى 1428.
- 37- المقتصد في شرح التكملة ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق / أحمد الدويش ، عمادة البحث العلمي ، بجامعة الإمام ، 1428هـ.
- 38- المقتضب ، للمبرد ، تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة - عالم الكتب بيروت -.
- 39- الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق د/ فخر الدين قباوه، الدار العربية للكتاب، ط5 1403هـ .
- 40- المنصف، لابن جني ، تحقيق / إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين، مصطفى البايي الحلبي / القاهرة ط1 ، 1954م .